Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

قياس وتحليل أثر النفقات الاستثمارية الحكومية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)

م. فرهاد نصرالدين رشيد

قسم السياحة - كلية التجارة - جامعة السليمانية .

farhad.rashid@univsul.edu.iq

الملخص:

يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر النفقات الاستثمارية الحكومية على النمو الاقتصادي خلال المدة ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٢. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، استخدم البحث أسلوباً وصفياً للجانب النظري للنفقات الاستثمارية الحكومية والنمو الاقتصادي، ولكن بالنسبة للجانب التطبيقي، تم استخدام المنهجية التحليلية باستخدام الأسلوب القياسي بالاعتماد على النموذج ARDL لتحديد تأثير النفقات الاستثمارية الحكومية على النمو الاقتصادي في العراق. وتوصل البحث إلى عدة استنتاجات، منها أن هناك تأثيراً معنوياً للنفقات الاستثمارية الحكومية في النمو الاقتصادي, حيث ان زيادة النفقات الاستثمارية الحكومية بنسبة (١٪) تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (٠,٣٠٪) في الأجل القصير, بينما زاد هذا التأثير إلى (٠,٣١٪) في الأجل الطويل. ومن هذا المنطلق, تؤدي النفقات الاستثمارية الحكومية دوراً مهماً في تعزيز النمو الاقتصادي. ويقترح البحث أنه من الضروري أن تعمل الحكومة العراقية على تعزيز بيئة الاستثمار وتحسين القوانين المتعلقة بالاستثمار، بهدف ترشيد النفقات الاستثمارية الحكومية، وتُعطى الأولوية للقطاعات المهمة من أجل تنويع الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل مستدام.

الكلمات المفتاحية: النفقات الاستثمارية الحكومية, النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية, الاقتصاد العراقي.

Recieved: 23/7/2024
Accepted: 15/8/2024

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

المقدمة:

تـؤدي النفقـات الاسـتثمارية الحكوميـة دورا بـارزا في تعزيـز النمـو الاقتصـادي، حيـث تمتلـك القـدرة عـلى توجيـه مسـار الاقتصـاد وتعزيـز التنميـة الاقتصاديـة. ويشـكل هـذا الموضـوع محـور اهتـمام العديـد مـن الباحثـين في مجـال الاقتصـاد حـول العـالم، خاصـة في الـدول التـي تخضـع لتحـول اقتصـادي. يسـعى البحـث إلى فهـم كيفيـة اسـتخدام النفقـات الاسـتثمارية الحكوميـة لتعزيـز البنيـة التحتيـة، ودعـم القطاعـات الإنتاجيـة، وإيجـاد فـرص عمـل، بهـدف زيـادة الإنتاجيـة والمسـاهمة في تحقيـق النمـو الاقتصـادي في ظـل السياسـات الاقتصاديـة، والظـروف الداخليـة والخارجيـة، واسـتقرار السياسـة.

فيـما يخـص بالعـراق، يعـد تأثـير النفقـات الاسـتثمارية الحكوميـة عـلى النمـو الاقتصـادي جانبـا حاسـما في تحليـل الاقتصـاد. تلعـب هـذه النفقـات دورا محوريـا في تحسـين البنيـة التحتيـة، مـما يجـذب الاسـتثمار الخـاص ويولـد فـرص العمـل. ومـع ذلـك، يواجـه الاقتصـاد العراقـي تحديـات كبـيرة بسـبب سـوء إدارة المـوارد، مـما يـؤدي إلى هـدر جـزء كبـير مـن هـذه النفقـات. لضـمان تحقيـق النمـو الاقتصـادي، مـن الـضروري تبنـي اسـتراتيجيات فعالـة لإدارة النفقـات وتعزيـز الشـفافية. بذلـك، يمكـن للنفقـات الاسـتثمارية الحكوميـة أن تسـاهم بشـكل أكـثر فعاليـة في النمـو الاقتصـادي والاسـتقرار في العـراق. يهـدف هـذا البحـث إلى تحليـل أثـر النفقـات الاسـتثمارية الحكوميـة عـلى النمـو الاقتصـادي في العـراق خـلال المـدة ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٢، باسـتخدام البيانـات المتاحـة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط الآتية:

١- يقـدم تحليـلا قيـما لصانعـي السياسـات والاقتصاديـين بشـأن كيفيـة تأثـير النفقـات الاسـتثمارية الحكوميـة عـلى النمـو الاقتصـادي في العـراق.

٢- فهـم الارتبـاط بـين النفقـات الاسـتثمارية الحكوميـة والنمـو الاقتصـادي يعـين الحكومـة عـلى اتخـاذ قـرارات مدروسـة حـول كيفيـة توجيـه المـوارد لتعظيـم تأثيرهـا عـلى النمـو الاقتصـادي والتنميـة.

٣- فهـم العلاقـة الديناميكيـة بـين النفقـات الاسـتثمارية الحكوميـة والنمـو الاقتصـادي في العـراق يمكـن أن يسـهم في تعزيـز النمـو الاقتصـادي، وتحسـين مسـتويات المعيشـة للمواطنـين العراقيـين.

مشكلة البحث:

تتمحـور مشـكلة البحـث حـول التحديـات الكبـيرة التـي يواجههـا العـراق في تحقيـق النمـو الاقتصـادي, عـلى الرغـم مـن زيـادة حجـم النفقـات الاسـتثمارية الحكوميـة بشـكل عـام، إلا أن نسـبة مسـاهمة هـذه النفقـات لا تـزال في مسـتوى غـير مطلـوب ولا تسـاهم بشـكل كاف في تحقيـق النمـو الاقتصـادي المطلـوب. النفقـات الاسـتثمارية الحكوميـة مجـال بالـغ الأهميـة في العـراق، لكنـه يواجـه اشـكاليات لـن تـؤدي إلى تحقيـق النمـو الاقتصـادي بسـبب عـدم اسـتقرار الظـروف الاقتصاديـة والسياسـية، وعـدم اسـتقرار البيئـة الاسـتثمارية. لا يـزال العـراق يواجـه تحديـات اقتصاديـة عديـدة، مثـل ارتفـاع معـدلات البطالـة، وتدهـور البنيـة التحتيـة، وتقلـب عائـدات النفـط التـي تؤثـر بشـكل كبـير عـلى الاقتصـاد.

أهدف البحث:

يهدف البحث الى ما يلي:

١- تعريف دقيق للنفقات الاستثمارية الحكومية والنمو الاقتصادي بناءً على مفاهيمهما وأهميتهما.

٢- تحليل تأثير النفقات الاستثمارية الحكومية على النمو الاقتصادي في العراق.

٣- قياس وتحليل مدى فعالية الاستثمارات الحكومية في العراق لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين النفقات الاستثمارية الحكومية.

فرضية البحث:

لغرض الوصول الى أهداف البحث نفترض ما يلي:

الفرضية الاولى: الفرضية الصفرية (H٠): عدم ظهور تأثير النفقات الاستثمارية الحكومية بشكل كبير على النمو الاقتصادي في العراق.

الفرضية الثانية: الفرضية البديلة (H١): النفقات الاستثمارية الحكومية لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في العراق.

نطاق البحث:

النطاق المكاني : من الناحية المكانية, تتمثل بالعراق.

النطاق الزماني: من الناحية الزمانية, تشمل المدة الزمنية (٢٠٠٥-٢٠٢٢).

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والكمي في تحليل البيانات المتعلقة بالنفقات الاستثمارية الحكومية والنمو الاقتصادي في العراق، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للمدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٢. تم استخدام النموذج ARDL وبالاعتماد على البرنامج E-viesws ١٢.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من ثلاثة مباحث وكالآتي:

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول النفقات الاستثمارية الحكومية والنمو الاقتصادي في العراق.

المبحث الثاني: تحليل واقع النفقات الاستثمارية الحكومية والنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: قياس أثر النفقات الاستثمارية الحكومية على النمو الاقتصادي.

دراسات سابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع النفقات الاستثمارية الحكومية أو النمو الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر، منها:

١- دراسة العاني (٢٠٢٢) المعنونة بـ «أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٤-

٢٠٢٠», هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على واقع الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق من خلال تحليل مؤشراته، وتحليل وتقدير مؤشر الانفاق الاستثماري واثره على النمو الاقتصادي. ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث، أن دراسة أثر النفقات العامة بصفة اجمالية على النمو الاقتصادي من خلال قناة الناتج المحلي الاجمالي تبين ان هناك أثراً إيجابياً للأنفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي.

٢- دراسة خلف وحمد (٢٠٢٢) المعنونة بـ «تحليل وقياس أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي في بعض مؤشرات الجدارة الائتمانية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)», تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإنفاق الإستثماري الحكومي على بعض مؤشرات الجدارة الائتمانية في العراق في المدة المذكورة في الدراسة. ومن أهم الإستنتاجات التى توصلت إليها هذه الدراسة أن حدوث أي تغيير تطرأ على نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي من إجمالي الإنفاق العام في الأجل الطويل يؤدي إلى تغيير في نسبة الدين الخارجي.

٣- دراسة عبادي و الخفاجي (٢٠٢١) المعنونة بـ «النفقات الاستثمارية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)», تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين حجم النفقات الاستثمارية الحكومية والاستثمار المحلي في العراق. ومن اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة الى الدور المهم للإنفاق الإستثماري الحكومي بوصفه أداة مؤثرة من أدوات السياسة المالية للدولة والذي تضطلع به سلطتها المالية لتحقيق اهدافها المختلفة.
٤- دراسة حمد و عبدالله (٢٠١٨) المعنونة بـ «الانفاق الاستثماري على القطاع الصناعي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٥) «, هدفت الدراسة إلى بيان أثر إلانفاق الاستثماري على القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي وتحليله بالاعتماد على الأطر النظرية والتطبيقية. والاستنتاجات التي توصلت اليها، ان تذبذب معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الأهمية النسبية للناتج في القطاع الصناعي بالنسبة لمؤشر النمو الاقتصادي لهذه الدراسة المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي.

٥- دراسة الكبيسي (٢٠١٤) المعنونة بـ «قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)», هدفت الدراسة إلى قياس اثر الانفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الاجل الطويل المدى في العراق. ومن اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، ان ضعف البنية الاقتصادية وعدم وجود بيئة استثمارية الملائمة, والاعتماد على الطرق التقليدية في الانتاج, لهما دور مباشر في انخفاض حجم الانتاج وبالتالي ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول النفقات الاستثمارية الحكومية والنمو الاقتصادي

فهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنفقات الاستثمارية الحكومية وتأثيرها على النمو الاقتصادي يعد أمرا ضروريا لمواجهة تحديات السياسة الاقتصادية الحديثة. تؤدي الاستثمارات الحكومية، التي تشمل مجموعة متنوعة من القطاعات مثل البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، والتكنولوجيا، دورا محوريا في توجيه الاتجاه العام للاقتصاد. عندما تخصص الحكومات مواردها للاستثمارات، تهدف إلى تعزيز النشاط الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز النمو الاقتصادي.
أولاً : مفهوم وتعريف النفقات الاستثمارية الحكومية

١- مفهوم النفقات الاستثمارية الحكومية

النفقات الاستثمارية الحكومية تشير إلى النفقات التي تقوم بها الحكومة وتساهم بصورة مباشرة في زيادة الدخل القومي الحالي، عبر توفير المكافآت والأجور والمرتبات لعوامل الإنتاج، مما ينتج عنها زيادة في الدخل. بالإضافة إلى ذلك، يُسهم هذا الإنفاق في زيادة القدرة الإنتاجية للدولة. كما يتألف الإنفاق الاستثماري الحكومي من السلع الإنتاجية ذات المدى الطويل، والتي تُستخدم في إنتاج سلع أخرى، مثل الآلات والمعدات والمنشآت الصناعية (خضير و آخرون, ٢٠٢٢: ٢٢٢). بعبارة أخرى، تُعَدُّ واحدة من أهم أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تعجيل وتعزيز عملية النمو الاقتصادي وتوزيع التخصيصات المالية على الوحدات الحكومية لتنفيذ مشاريع جديدة أو استكمال مشاريع قائمة، سواء بتوجيهها نحو إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة أو توسيع المشاريع القائمة، مما يؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات جديدة تسهم في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى استكمال بناء البنية التحتية الأساسية للتنمية (جاسم و عواد, ٢٠٢٢: ١١٠).

كما تشير النفقات الاستثمارية الحكومية إلى المساهمة في تشكيل رأس المال القومي الثابت الذي تتبناه الحكومة، من خلال الإنفاق على شراء الآلات والمعدات والأراضي والانشاءات والمباني، بالإضافة إلى الاستثمار في البنى التحتية والهياكل الأساسية مثل الطرق والجسور والمستشفيات والمطارات وما إلى ذلك، خلال مدة زمنية معينة. (حمادي, ٢٠٢٣: ٢٨٩). بمعنى آخر، تشير النفقات الاستثمارية الحكومية على المعدات الرأسمالية لفترات طويلة، أو إنشاء مشروعات جديدة، أو توسيع الطاقة الإنتاجية إلى المخزون وتنفيذ خطط واستراتيجيات طويلة الأمد التي تضعها الدولة. وتلعب النفقات الاستثمارية الحكومية دوراً هاماً في تحديد معدل النمو الاقتصادي، إذ تمثل كل زيادة في هذا الإنفاق إضافة للإنتاجية أو إصلاحا للبنية التحتية المتعثرة (قصي و عدنان, ٢٠١٩: ٨٩).

٢- تعريف النفقات الاستثمارية الحكومية

توجد عدة تعريفات للنفقات الاستثمارية الحكومية منها أنها تُعتبر كالموارد المالية المُخصصة لاقتناء الموجودات الثابتة والمخزون والموجودات المعنوية والموجودات المالية، بالإضافة إلى التحويلات الرأسمالية المدفوعة نقدًا أو بأصول أخرى. تركز هذه النفقات بشكل أساسي على استثمارات الحكومة في تطوير البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية (خطاب وآخرون, ٢٠١٩: ١٢٤).

يُعرف أيضًا النفقات الاستثمارية الحكومية على أنها الإنفاق الذي يتم توجيهه نحو عمليات خاصة بتشكيل رأس المال، مثل شراء السلع والخدمات في مشاريع الاستثمار، مثل بناء السدود، وإنشاء المستشفيات، بالإضافة إلى النفقات على تطوير البنية التحتية مثل الطرق والجسور (حمادي, ٢٠٢٠: ٢٥١).

من خلال هذه المفاهيم والتعاريف السابقة، يمكننا القول بأن: النفقات الاستثمارية الحكومية تعني تخصيص جزء من الإنفاق الحكومي لاقتناء أو إنشاء أصول أو مشاريع ذات طابع طويل الأجل، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين البنية التحتية العامة، ورفاهية المواطنين. تشمل هذه النفقات تمويل المشاريع على نطاق واسع مثل بناء الطرق والجسور والمستشفيات وغيرها من المرافق العامة، بالإضافة إلى الاستثمار في البحث والتطوير والتكنولوجيا وتنمية الصناعات. وتُعد النفقات الاستثمارية الحكومية عنصراً أساسياً في السياسة المالية، حيث تمثل وسيلة للحكومات للاستثمار في الرفاهية والازدهار المستقبلي لمجتمعاتها، من خلال تعزيز تطوير البنية التحتية والابتكار والتوسع الاقتصادي.

ثانياً: أهداف النفقات الاستثمارية الحكومية

تسعى الحكومات من خلال الاستثمار إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية. يتم استكشاف الأهداف

الرئيسية التي توجه النفقات الاستثمارية الحكومية، ومن أبرزها (الخفاجي و جري, ٢٠١٧: ٢٩٥-٢٩٦):

الاول: النفقات الاستثمارية الحكومية تهدف إلى تلبية احتياجات المجتمع وتوفير الخدمات العامة التي قد يتخلف القطاع الخاص عن تقديمها بسبب تكاليفها الباهضة وتأخر عوائدها، وتهدف الدولة من خلال ذلك إلى تحقيق فائدة عامة واقتصادية للمجتمع.

الثاني: تهدف النفقات الاستثمارية الحكومية إلى تطوير البنية التحتية البشرية من خلال تعزيز قطاع التعليم، وذلك بهدف تعزيز الرأس المال البشري وتحسين الاقتصاد وتحقيق التقدم والازدهار للدولة.

الثالث: تهدف النفقات الاستثمارية الحكومية إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنشاء بنية تحتية تقلل من تكاليف الإنتاج

وتزيد من تنافسية المنتجات الوطنية على الساحة العالمية، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتحفيز التجارة الخارجية.

الرابع: تهدف النفقات الاستثمارية الحكومية إلى محاربة الفقر وتوفير فرص العمل من خلال إنشاء وتأهيل البنية التحتية اللازمة مثل السدود والجسور والمستشفيات والجامعات، مما يعزز فرص العمل ويحسن المستوى المعيشي.

ثالثاً: أهمية النفقات الاستثمارية الحكومية

تلعب النفقات الاستثمارية الحكومية دورا أساسيا في دعم النمو الاقتصادي والتنمية، حيث تحفز تطوير البنية التحتية وتعزز الابتكار والإنتاجية. وللنفقات الاستثمارية الحكومية عدة أهداف، منها (قاسم, ٢٠٢٣: ٥٩٠-٥٩١):

١- ينجم عن التغيرات التي تحدث في مقدار مساهمة النفقات الاستثمارية الحكومية في نشاط الاقتصاد تأثير يلمس دورة الأعمال، والتي بدورها تنعكس على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر.

٢- من الممكن أن تؤثر النفقات الاستثمارية الحكومية على توجهات السياسة النقدية من خلال تأثيرها المباشر على سعر الفائدة، ويتوقف ذلك على حجم الاستثمار ونطاقه.

٣- تأثير الاستثمار الحكومي في النشاط الاقتصادي يُعتبر بالغ الأهمية، حيث يسهم في زيادة اجمالي الاستثمار، وخاصة عند تنفيذ مشاريع ووسائل استثمارية تعزز فرص تعزيز التكوين الرأسمالي الثابت.

٤- النفقات الاستثمارية الحكومية يساهم في تعزيز مرونة الجهاز الإنتاجي خلال فترات الكساد والازمات الاقتصادية الصعبة، عبر سياسات الاقتصاد الكلي التي تستهدف إعادة التوازن ودعم النمو الاقتصادي.

٥- مساهمة الحكومة في النشاط الاقتصادي يترتب عليها تحقيق زيادة في الإنتاج كماً ونوعاً، مما يعزز من إنتاجية عناصر الإنتاج، بما في ذلك إنتاجية رأس المال البشري، مما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٦- تستحوذ النفقات الاستثمارية الحكومية في البلدان النامية على أهمية كبيرة في استراتيجيات التنمية، حيث تُعَدُّ المحرِّك الرئيسي في التحول الاقتصادي نحو تحسين البيانات الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً: مفهوم وتعريف النمو الاقتصادي

١- مفهوم النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المتواصلة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي، مما يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي من الدخل القومي (عجمية و آخرون, ٢٠٠٨: ٧٧). مع مرور الوقت، يحدث زيادة في متوسط

الدخل الفردي الحقيقي، الذي يمثل الدخل الكلي مقسومًا على عدد السكان. ومن المهم أن ندرك أن زيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النمو الاقتصادي، حيث يجب أخذ علاقة التناسب بين الدخل الكلي وعدد السكان في الاعتبار، نظرًا لتأثير نمو السكان على النمو الاقتصادي للدولة (على جامع, ٢٠١٨: ٣٢٨).

ويشير أيضًا النمو الاقتصادي إلى ارتفاع نصيب الفرد أو نصيب عنصر العمل من حجم الناتج. ويترافق عادةً الزيادة في حجم الناتج مع زيادة في عدد السكان، وبالتالي، يتطلب تقييم مدى تحقيق الازدهار الاقتصادي التركيز على حساب معدلات النمو الاقتصادي باستخدام مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج (كريم, ٢٠١٥: ٢٨). ومن جانب آخر يقصد بالنمو الاقتصادي هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، حيث يُعرف بأنه ارتفاع في القيمة المضافة لجميع وحدات الإنتاج العامة في مختلف فروع الإنتاج في اقتصاد معين. يهدف النمو الاقتصادي إلى تحقيق معدل مرتفع في التغييرات الكلية مثل الناتج المحلي، مما يساهم في تحقيق مستويات مرتفعة من الاشباع والرفاهية لأفراد المجتمع (علي, ٢٠٢١: ٢٩٢).

٢- تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي على المدى الطويل. وتعد الزيادات المستمرة في الدخل مؤشراً على النمو الاقتصادي في جميع الظروف (الخطيب و دياب, ٢٠١٥: ٣٢٧). كذلك يعرف النمو الاقتصادي هو زيادة في الناتج (الدخل) القومي الحقيقي خلال مدة زمنية معينة (الأفندي, ٢٠١٣: ٢٩٧). أو هو الزيادة المستمرة في الناتج (الدخل) الفردي الحقيقي خلال مدة زمنية محددة (الأفندي, ٢٠١٢: ٣١٢).

هناك تعريف آخر للنمو الاقتصادي بأنه زيادة في القدرات الإنتاجية لدولة ما نتيجة لزيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطوُّر التقنية المستخدمة في الإنتاج (ميساوي, ٢٠١٨: ٣٦). و يشتمل النمو الاقتصادي زيادة متواصلة في الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات، فضلاً عن زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج هذه السلع والخدمات (احمد, ٢٠١٥: ١٠).

وفي ضوء المفاهيم والتعريفات المذكورة أعلاه، يمكننا أن نقول: النمو الاقتصادي يعني زيادة إنتاج واستهلاك السلع والخدمات في اقتصاد معين خلال مدة زمنية محددة. ويتم قياسه عادةً عبر زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي للبلد بمرور الوقت. يُعتبر النمو الاقتصادي مؤشرًا حيويًا لصحة وتنمية الاقتصاد، إذ يُظهر قدرة الاقتصاد على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، وتوفير دخل أعلى، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. وتؤثر عوامل عدة على النمو الاقتصادي، مثل الاستثمار والتقدم التكنولوجي ومشاركة العمالة والسياسات الحكومية والتجارة الدولية.

خامساً: مصادر النمو الاقتصادي

و تتضمن مصادر النمو الاقتصادي أربعة عناصر أساسية، وتشمل:

- العمل والموارد البشرية: تتألف مدخلات العمل من كمية العمالة ومهارات القوى العاملة. يرى العديد من الاقتصاديين أن جودة مدخلات العمل، بما في ذلك المهارات والمعرفة وانضباط القوى العاملة، تعتبر من أهم العوامل في النمو الاقتصادي.

- تكوين رأس المال التراكمي: يتضمن الموارد الملموسة مثل الطرق ومحطات الطاقة والمعدات الكهربائية ووسائل النقل وأجهزة الكمبيوتر، بالإضافة إلى تراكم المخزون من جميع أنواع المعدات (إسماعيل و آخرون, ٢٠٢٢: ١).

- الموارد الطبيعية: تتضمن الموارد الطبيعية الأرض واستخداماتها، مثل الغابات والموارد المعدنية المتاحة في باطن

الأرض، والأنهار والبحيرات. لكي تكون هذه الموارد مستخدمة اقتصاديًا وتدخل ضمن دائرة الاستغلال الاقتصادي لتلبية الاحتياجات، تحتاج ذلك توفر شرطين: المعرفة والمهارة التقنية للاستفادة منها بشكل فعال، ووجود طلب على المورد نفسه أو الخدمات التي يقدمها.

- عنصر التكنولوجيا: هو عنصر أساسي في النمو الاقتصادي في سياق العمل الفعلي، لأن دالة الإنتاج تتغير مع مرور الوقت نتيجة تأثير التكنولوجيا، حيث يمكن لنفس الكمية من عوامل الإنتاج - العمل ورأس المال - أن تؤدي إلى إنتاج كميات أكبر بوجود التكنولوجيا. (كاظم العبادي, ٢٠١٨: ٦-٧).

يدرس الاقتصاديون العلاقة بين مكونات النمو الاقتصادي استنادًا على دالة الإنتاج الإجمالي، التي تربط بين الناتج القومي الإجمالي وعوامل الإنتاج والتكنولوجيا. يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الصيغة الرياضية التالية:

(Q=AF (K,L,R

تشير (Q)إلى الإنتاج، و (K)إلى عنصر رأس المال، و (L)إلى عنصر العمل، و (R)إلى الموارد الطبيعية، و (A) إلى مستوى التكنولوجيا في الاقتصاد، بينما تشير (F) إلى دالة الإنتاج.

كلما زادت عناصر رأس المال أو العمالة أو الموارد، توقعنا حدوث زيادة في الإنتاج، على الرغم من أن الإنتاج سيظهر عادة عائدات متناقصة بالنسبة للعوامل الإضافية لعوامل الإنتاج (علي و عبيد, ٢٠٢٠, ١٩٠).

المبحث الثاني: تحليل واقع النفقات الاستثمارية الحكومية والنمو الاقتصادي.

تحليل واقع النفقات الاستثمارية الحكومية والنمو الاقتصادي يشكل قاعدة أساسية لتقييم السياسات واتخاذ القرارات الاستراتيجية. اعتبرت النفقات الاستثمارية الحكومية، لا سيما في مجالات البنية التحتية، والابتكار، وتطوير رأس المال البشري، دائمًا عاملاً رئيسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي.

أولاً : تحليل تأثير العلاقة بين النفقات الاستثمارية الحكومية والنمو الاقتصادي

يعتبر تأثير النفقات الاستثمارية الحكومية على النمو الاقتصادي من أبرز المسائل المهمة التي تؤثر على جميع جوانب النمو الاقتصادي. يأتي هذا التأثير نتيجة الدور الحيوي الذي تلعبه النفقات الاستثمارية الحكومية كسياسة مالية يستخدمها الحكومة للتدخل في الاقتصاد، وإعادة التوازن، وتحقيق أهدافها. تمكن هذه النفقات من استقراء حالة ومستقبل سوق العمل، وحجم الطلب الكلي، واتجاهات التكوين الرأسمالي، وحتى اتجاهات الأسعار، التي تعتبر بمثابة مؤشرات عامة للنمو الاقتصادي (خفاجة, ٢٠١٣: ٥٧). يُعتبر الاقتصادي الألماني أدولف فاغنر من رواد علماء الاقتصاد الذين أدركوا العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي. قام فاغنر بدراسة تطور نفقات الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر وتوصل إلى استنتاج يفيد وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط الاقتصادي للدول مع التطور الاقتصادي. صاغ هذا الاستنتاج في صورة قاعدة اقتصادية تعرف الآن بقاعدة فاغنر (خورشيد و عبدالعزيز, ٢٠٢٠: ٢٧٢).

من جهة أخرى، يعتقد كينز أن قيام الدولة بزيادة النفقات الاستثمارية الحكومية ستعزز الطلب الفعال، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة معدلات التوظيف. وبالنتيجة، يعتبر النفقات الاستثمارية الحكومية على الاستثمارات بمثابة المحرك الذي يعزز النمو الاقتصادي. وتعتبر النظرية الكينزية أن النفقات الاستثمارية الحكومية تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. وتشير النظرية إلى أن زيادة النفقات الاستثمارية الحكومية تؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة للسياسة المالية التوسعية. ووفقًا لمبادئ النظرية الكينزية، تُعد النفقات الاستثمارية

الحكومية متغيراً خارجيًا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن للسياسة المالية الاعتماد عليها للتأثير على معدلات النمو الاقتصادي (إبراهيم, ٢٠٢٢: ١٤١).

وعادةً، يتوقع أن تؤثر النفقات الاستثمارية الحكومية على النمو الاقتصادي من خلال عدة آليات كما يلي (عبد الحفيظ, ٢٠٢٣: ١٢٠):

أ- زيادة الطلب الكلي، نظرًا لأن النفقات الاستثمارية الحكومية تُعتبر جزءًا من مكونات الطلب الكلي، فإن زيادتها تزيد من الطلب الكلي، مما يعزز بدوره الإنتاج ويزيد من فرص التوظيف.

ب- الاستثمار في البنية التحتية، مما يُحفز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وبالتالي يعزز النمو الاقتصادي.

ج- المساهمة في تكوين رأس المال البشري، تؤدي الحكومة دوراً في تعزيز رأس المال البشري في المجتمع من خلال استثماراتها في التعليم وخدمات الرعاية الصحية.

يمكن أن يكون التأثير والعلاقة بين النفقات الاستثمارية الحكومية والنمو الاقتصادي كبيرا ومتعدد الأوجه. تشير النفقات الاستثمارية الحكومية إلى زيادة الاستثمار الحكومي في الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والبحث والتطوير وغيرها من المشاريع التي تهدف إلى تحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد ودعم النمو على المدى الطويل. وتؤدي النفقات الاستثمارية الحكومية دورا حاسما في تعزيز النمو الاقتصادي. عندما يتم تخطيط وتنفيذ هذه الاستثمارات بشكل استراتيجي، فإنها تعمل على تحفيز الطلب الكلي، وزيادة الإنتاجية، والمساهمة في النمو الاقتصادي ورفع القدرة التنافسية على المدى الطويل.

ثانياً: تحليل البيانات المتعلقة بالنفقات الاستثمارية الحكومية والناتج المحلي الاجمالي

تكتسب تخصيصات الموارد الحكومية للنفقات الاستثمارية أهمية بالغة كركن أساسي في السياسة المالية، حيث ينعكس ذلك مباشرة على مسار الاقتصاد الوطني. وفي الوقت نفسه، يُعَدّ الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً أساسياً يلخص الصحة الاقتصادية العامة وأداء الدولة. وتعد العلاقة بين النفقات الاستثمارية الحكومية والناتج المحلي الإجمالي عنصراً رئيسياً في التحليل الاقتصادي، حيث توفر رؤى عميقة حول ديناميكيات النمو الاقتصادي والاستدامة على المدى البعيد.

الجدول (١) النفقات الاستثمارية الحكومية في العراق خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٠٥) (مليار دينار)

السنوات	النفقات الاستثمارية الحكومية	نسبة التغير السنوي ٪
2005*	4572	-
2006*	6027.6	31.8
2007*	7723	28.1
2008*	11880.7	58.8
2009	13,091	10.2
2010	23678	80.8
2011	17832	-24.7
2012	29351	64.6
2013	40381	37.6
2014	35487.4	-12.1

2015	18564.6	-47.7
2016	15894.0	-14.4
2017	16464.5	3.6
2018	13820.2	-16.1
2019	24422.6	76.7
2020	3208.9	-86.9
2021	13322.7	315.2
2022	12018.5	-9.8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- * الدعمي, زينب جبار عبد الحسين (٢٠١٨), « إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية», رسالة ماجستير, جامعة كربلاء,كلية الادرارة والاقتصاد, قسم الاقتصاد.

- البنك المركزي العراقي, دائرة الإحصاء والأبحاث, التقرير الاقتصادي السنوي.

يتضح من الجدول (١) تحليل النفقات الاستثمارية الحكومية في العراق على مدى السنوات (٢٠٢٢-٢٠٠٥)، ويمكننا دراسة الاتجاهات والتقلبات والأسباب وراء التغيرات الكبيرة فيما يلي: خلال المدة من (العام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨)، شهدت النفقات الاستثمارية الحكومية زيادة ثابتة، ويرجع ذلك إلى، زيادة المبادرات الحكومية في الإنفاق. وفي عامي (٢٠٠٩ و ٢٠١٠)، حدث انخفاض كبير، ويمكن أن يكون ذلك نتيجة للانكماش الاقتصادي، أو عدم الاستقرار السياسي، أو التغيرات في أولويات الحكومة. وبين (عامي ٢٠١١و ٢٠١٤)، شهدت النفقات الاستثمارية تقلبات، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الظروف الاقتصادية المتغيرة، أو التحولات في التركيز السياسي. ومن (العام ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨)، سجلت النفقات انخفاضاً ملحوظاً، ويمكن أن يعزى ذلك إلى عوامل مثل انخفاض أسعار النفط (وهو مصدر دخل مهم للعراق)، أو قيود الموازنة، أو عدم الاستقرار السياسي الذي يؤثر على ثقة الاستثمار. وفي العام ٢٠١٩ شهد انتعاشاً، أما في العام ٢٠٢٠ فقد شهدت النفقات الاستثمارية الحكومية انخفاضاً كبيراً نتيجة انتشار فيروس كورونا وتداعياته على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية. ومن (العام ٢٠٢١ إلى العام ٢٠٢٢)، سترتفع النفقات الاستثمارية الحكومية مرة أخرى، ويعزى ذلك جزئيًا إلى انخفاض تأثير فيروس كورونا وإعادة الاستثمار الحكومي، وجزئيًا إلى إعادة العمل بالمشاريع التي توقفت في ٢٠٢٠، وذلك في ظل ارتفاع الإيرادات العامة، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة، وخاصة في مجال الاستثمارات في جميع القطاعات.

وبالنسبة لمعدل النمو السنوي للنفقات الاستثمارية الحكومية، فإنه يتغير بشكل كبير، حيث يتراوح بين قيم سلبية للغاية وقيم إيجابية عالية جدًا. تشير هذه التقلبات إلى عدم استقرار كبير في الاستثمار الحكومي على مدار السنوات. وعلى الرغم من التقلبات، يبدو أن هناك اتجاهًا تصاعديًا عامًا في الاستثمار الحكومي على مر السنوات، حيث شهدت بعض السنوات نموًا كبيرًا منذ المنظور طويل المدى.

بشكل عام، تشير الدراسات إلى أن النفقات الاستثمارية الحكومية في العراق تتأثر بعدة عوامل، مثل الظروف الاقتصادية، والاستقرار السياسي، وأسعار النفط، والسياسات الحكومية. يمكن للحفاظ على الاستقرار ومعالجة التحديات الأساسية، مثل عدم الاستقرار السياسي وتعزيز التنويع الاقتصادي، أن يسهم في تعزيز أنماط الاستثمار التي تكون أكثر استقرارًا واستدامة.

الجدول (٢) الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٠٥) (مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة التغير السنوي ٪
2005	73533	-
2006	95588	30
2007	111504	16.7
2008	157026	40.8
2009	130642.2	-16.8
2010	158521.5	21.3
2011	217327.1	37.1
2012	254225.5	16.9
2013	271091.8	6.6
2014	260610.4	-3.9
2015	194680.9	-25.3
2016	196924.1	1.2
2017	225722.4	14.6
2018	251064.5	11.2
2019	276157.9	9.9
2020	215661.5	-21.9
2021	301152.8	39.6
2022	383064.2	27.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, النشرة السنوية.

يوضح الجدول (٢) بيانات الناتج المحلي الاجمالي أنه خلال السنوات (٢٠٠٨-٢٠٠٥)، شهد العراق ارتفاعاً مستمراً في الناتج المحلي الإجمالي, خلال هذه المدة، تميز الاقتصاد العراقي بنمو ثابت، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٧٣,٥٣٣ مليار دينار في العام ٢٠٠٥ إلى ١٥٧,٠٢٦ مليار دينار في العام ٢٠٠٨, يُعزى هذا النمو السريع إلى زيادة في إنتاج وتصدير النفط. وخلال الفترة من العام (٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠)، شهد العراق انخفاضًا طفيفًا في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٣٠,٦٤٢,٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٩، ويرجع هذا الانخفاض على الأرجح إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط والنشاط الاقتصادي العام, ومع ذلك، شهد الاقتصاد تحسنًا سريعًا في عام ٢٠١٠، حيث تجاوز مستوى الناتج المحلي الإجمالي ما كان عليه قبل الأزمة ووصل إلى ١٥٨,٥٢١,٥ مليار دولار. وخلال الفترة من العام (٢٠١١ إلى ٢٠١٤)، شهد العراق نموا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت قيمته من ٢١٧,٣٢٧,١ مليار دولار في العام ٢٠١١ إلى ٢٧١,٠٩١,٨ مليار دولار في العام ٢٠١٣, وكان هذا النمو يعزى في الأساس إلى زيادة إنتاج النفط، وتحسن الأوضاع الأمنية، والاستثمار في البنية التحتية، بالإضافة إلى جهود إعادة الإعمار. وخلال الفترة من العام (٢٠١٥ إلى ٢٠١٦)، شهد العراق تحديات اقتصادية، حيث سجّل انخفاضا طفيفا في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٩٤,٦٨٠,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥ و ١٩٦,٩٢٤,١ مليار دولار في عام ٢٠١٦، بالمقارنة مع السنوات السابقة (من عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٤), وتعود هذه التحديات إلى عدة عوامل، منها انخفاض أسعار النفط، وتصاعد نشاط تنظيم داعش، وعدم الاستقرار السياسي الداخلي. وخلال الفترة

من عام (٢٠١٧ إلى ٢٠١٩)، بدأ الاقتصاد العراقي في التعافي، حيث شهد ارتفاعًا مطردًا في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٢٥,٧٢٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٢٧٦,١٥٧,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٩, يُعزى هذا النمو إلى ارتفاع أسعار النفط، وتحسن الظروف الأمنية، والجهود الحكومية لتنويع مصادر الدخل وتحريك الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد الشديد على النفط. وخلال المدة من عام (٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢)، شهد العراق انخفاضًا كبيرًا في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢١٥,٦٦١,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك أساسًا إلى جائحة كوفيد-١٩ وتأثيرها على الطلب العالمي على النفط وأسعاره, ومع ذلك، شهد الاقتصاد انتعاشا بقوة في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٠١,١٥٢,٨ مليار دولار و٣٨٣,٠٦٤,٢ مليار دولار على التوالي، نتيجة لانتعاش أسعار النفط واستئناف النشاط الاقتصادي.

وبشكل عام, تشير هذه الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في العراق تعتمد بصورة كبيرة على عائدات النفط، بالإضافة إلى تعرضها للصدمات الخارجية مثل عدم الاستقرار السياسي والانكماش الاقتصادي العالمي. تُعتبر الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد وتحسين البنية التحتية ضرورية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل.

الجدول (٣) يبين النفقات الاستثمارية الحكومية والناتج المحلي الإجمالي، وكيفية مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)

السنوات	النفقات الاستثمارية الحكومية	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية الحكومية في الناتج المحلي الاجمالي
2005	4572	73533	6.21
2006	6027.6	95588	6.30
2007	7723	111504	6.92
2008	11880.7	157026	7.56
2009	13091	130642.2	10.02
2010	23678	158521.5	14.93
2011	17832	217327.1	8.20
2012	29351	254225.5	11.54
2013	40381	271091.8	14.89
2014	35487.4	260610.4	13.61
2015	18564.6	194680.9	9.53
2016	15894.0	196924.1	8.07
2017	16464.5	225722.4	7.29
2018	13820.2	251064.5	5.50
2019	24422.6	276157.9	8.84
2020	3208.9	215661.5	1.48
2021	13322.7	301152.8	4.42
2022	12018.5	383064.2	3.13

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١) و الجدول (٢)

البيانات المقدمة في الجدول (٣) توضح النفقات الاستثمارية الحكومية والناتج المحلي الإجمالي في العراق عبر سنوات

مختلفة. يأتي فيما يلي تحليل لتأثير والعلاقة بين النفقات الاستثمارية الحكومية والناتج المحلي الإجمالي في العراق: من (عام ٢٠٠٥إلى عام ٢٠٠٨)، شهدت النفقات الاستثمارية الحكومية والناتج المحلي الإجمالي نمواً مطرداً, يشير ذلك إلى وجود علاقة طردية بين العوامل المتغيرة، حيث أن زيادة النفقات الاستثمارية الحكومية ساهمت في تعزيز النمو الاقتصادي. وخلال المدة (٢٠١٠-٢٠٠٩)، شهدنا زيادة ملحوظة في النفقات الاستثمارية الحكومية في عام ٢٠٠٩، مما أدى إلى استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي, وفي العام التالي ٢٠١٠، تزامنت هذه الزيادة الكبيرة في النفقات الحكومية مع ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير بوضوح إلى وجود علاقة سببية بين النفقات الاستثمارية الحكومية والنمو الاقتصادي. وخلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤)، شهدت النفقات الاستثمارية الحكومية تقلبات في هذه السنوات، وعلى الرغم من ذلك، استمر الناتج المحلي الإجمالي مستقراً نسبياً. وخلال المدة (٢٠١٦-٢٠١٥)، شهدت كل من النفقات الاستثمارية الحكومية والناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا خلال هذه السنوات، مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين. قد يشير ذلك إلى مدة من التباطؤ الاقتصادي أو تأثيرات عوامل خارجية أخرى على كلا المتغيرين. وخلال المدة (٢٠١٩-٢٠١٧)، بينما بقيت النفقات الاستثمارية الحكومية مستقرة نسبيًا، شهد الناتج المحلي الإجمالي نموًا مطردًا، مما يدل على أن زيادة النفقات الاستثمارية الحكومية تسهم في النمو الاقتصادي. وخلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٢٠)، شهدنا انخفاضًا حادًا في النفقات الاستثمارية الحكومية في العام ٢٠٢٠، مما أدى إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، زادت النفقات الاستثمارية الحكومية في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، مما أدى إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنتين.

ويوضح الجدول (٣) نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي التي تذبذبت من سنة إلى أخرى، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها في العام ٢٠١٠ بنسبة ١٤,٩٣٪. جاء ذلك نتيجة لتحفيز مالي كبير يهدف إلى تعزيز النشاط الاقتصادي. هذا التحفيز شمل استثمارات حكومية كبيرة في البنية التحتية وغيرها من المشاريع لتحفيز النمو الاقتصادي. خلال هذه المدة، ركزت السياسات الحكومية بشكل كبير على الاستثمار.

وفي العام ٢٠٢٠، وصلت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوى لها بنسبة ١,٤٨٪، وذلك بسبب تأثير جائحة كوفيد-١٩ العالمية على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. قامت الحكومات بتحويل الإنفاق نحو الاستجابات الصحية الطارئة وبرامج الدعم الاجتماعي. ونتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي وإعادة تخصيص الموارد من المشاريع الاستثمارية إلى النفقات العاجلة المتعلقة بالجائحة، انخفضت النسبة الإجمالية للنفقات الاستثمارية.

باختصار، يظهر التحليل أن النفقات الاستثمارية الحكومية تمتلك تأثيرا كبيرا على الناتج المحلي الإجمالي في العراق. فعادةً، حيث زيادة النفقات الاستثمارية الحكومية بشكل عام أدت إلى زيادة النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

المبحث الثالث: قياس أثر النفقات الاستثمارية الحكومية على النمو الاقتصادي

يعتمد النمو الاقتصادي على التخطيط الاستراتيجي والاستخدام الفعال للنفقات الاستثمارية الحكومية. وعلى الرغم من أن العراق بلد غني بالموارد الطبيعية, إلا أنه يواجه تحديات في الاستقرار السياسي والاقتصادي, لذا فهم تأثير النفقات الاستثمارية الحكومية على النمو الاقتصادي بالغ الأهمية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير النفقات الاستثمارية الحكومية على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٢.

النموذج القياسي

تـم الاسـتعانه بالنمـوذج الريـاضي لبيـان تأثـير النفقـات الاسـتثمارية الحكوميـة عـلى الناتـج المحـلي الاجـمالي خـلال مـدة الدراسـة, وكان النمـوذج كالاتي:-

$$GDP_t = f(GIE_t)$$

$$GDP_t = B_o + B_1 GIE_t + U$$

إذ ان :

GDP: الناتج المحلي الاجمالي (المتغير التابع)

GIE: النفقات الاستثمارية الحكومية (المتغير المستقل)

t: الزمن

β٠: الحد الثابت

β١: المعلمة المقدرة في النموذج

U: المتغير العشوائي

تم إجراء التقديرات القياسية لبيانات السلاسل الزمنية في هذا البحث باستخدام نموذج (ARDL).

الجدول (٤) نتائج اختبار الاحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) للبيانات ومتغيري البحث

المؤشرات الاحصائية	النفقات الاستثمارية الحكومية	الناتج المحلي الاجمالي
Mean	17096.65	209694.3
Median	14857.10	216494.3
Maximum	40381.00	383064.2
Minimum	3208.900	73533.00
Std. Dev.	10250.44	79141.86

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) وباستخدام البرنامج E-views ١٢.

يمكن تحليل متغيري البحث خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢), على النحو التالي:

النفقـات الاسـتثمارية الحكوميـة: يوضـح الجـدول (٤) النفقـات الاسـتثمارية الحكوميـة للعـراق خـلال المـدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢), حيـث تـتراوح بـين وسـط قـدره (١٧٠٩٦,٦٥), ووسـيط قـدره (١٤٨٥٧,١٠), مـع أدنى قيمـة بلغـت (٣٢٠٨,٩٠٠) مليـار دولار وأعـلى قيمـة وصلـت إلى (٤٠٣٨١,٠٠) مليـار دولار, بفـارق قـدره (٣٧١٧٢,١) مليـار دولار.

الناتـج المحـلي الاجـمالي: يوضـح الجـدول (٤) الناتـج المحـلي الاجـمالي للعـراق خـلال المـدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢), حيـث يـتراوح بـين وسـط قـدره (٢٠٩٦٩٤,٣), ووسـيط قـدره (٢١٦٤٩٤,٣), مـع أدنى قيمـة بلغـت (٧٣٥٣٣,٠٠) مليـار دولار وأعـلى قيمـة وصلـت إلى (٣٨٣٠٦٤,٢) مليـار دولار, بفـارق قـدره (٣٠٩٥٣١,٢) مليـار دولار.

الجدول (٥) نتائج أختبار الثبات والاستقرار (Stationary test) للبيانات والنفقات الاستثمارية الحكومية و الناتج المحلي الاجمالي

Stationary Test								النفقات الاستثمارية الحكومية (GIE) و الناتج المحلي الاجمالي (GDP)
(ADF) Augmented Dickey-Fuller				(PP) Phillips-Perron				
Level المستوى		First difference الفرق الاول		Level المستوى		First difference الفرق الاول		
Prob.		Prob.		Prob.		Prob.		
Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	
0.3342	0.3515	0.0133	0.0625	0.2868	0.3579	0.0130	0.0028	GDP
0.0749	0.2808	0.0001	0.0487	0.0821	0.2763	0.0000	0.0001	GIE

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) وباستخدام البرنامج E-views ١٢.

يتضح من الجدول أعلاه, من خلال استخدام اختباري (Augmented Dickey-Fuller) و (Phillips-Perron), ان النفقات الاستثمارية الحكومية و الناتج المحلي الاجمالي مستقرة عند الفرق الاول (First difference) عند مستوى (٥٪), وهذا يعني أنه يمكن الاعتماد عليها في عملية الارتباط والتكامل المشترك وتقدير النموذج لمتغيري البحث.

الجدول (٦) نتائج أختبار (Correlation) لتوضيح العلاقة والارتباط بين متغيري البحث

المتغيرات	الناتج المحلي الاجمالي
النفقات الاستثمارية الحكومية	0.55

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) وباستخدام البرنامج E-views ١٢.

من خلال الجدول (٦) مستوى الارتباط متوسط وموجب, وتوجد علاقة طردية بين النفقات الاستثمارية الحكومية والناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٠,٥٥).

الجدول (٧) الاختبار (Johansen) لبيان التكامل المشترك بين متغيري البحث

Maximum Eigen value		Trace statistic		المتغيرات
Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Critical Value 0.05	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Critical Value 0.05	
0.0561	3.841465	0.0000	15.49471	النفقات الاستثمارية الحكومية
0.0561	3.841465	0.0000	14.26460	الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) وباستخدام البرنامج E-views ١٢.

من خلال الجدول (٧), يتبين أنه في حالات (Maximum Eigen value /Trace) يكون المتغيران الداخلان في النموذج ذا علاقة تكاملية مشتركة عند المستويات المعنوية (١٠٪, ٥٪). بناءً على ذلك، نقبل الفرضية التي تشير إلى وجود علاقات تكاملية بين المتغيرات. هذه النتائج تدعم تقدير النموذج القياسي بشكل صحيح للمتغيرات.

الجدول (٨) يوضح العلاقات السببية (Causality Tests) بين متغيري موضوع البحث

المتغيرات	مستوى المعنوية
النفقات الاستثمارية الحكومية	0.0000
الناتج المحلي الاجمالي	0.0330

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) وباستخدام البرنامج E-views ١٢.

يظهر من الجدول (٨) أن العلاقة بين المتغيرين عند مستوى المعنوية أقل من (٥٪), مما يشير إلى وجود علاقات سببية في الاتجاهين (سببية ثنائية الاتجاه) بين النفقات الاستثمارية الحكومية والناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن النفقات الاستثمارية الحكومية تسبب الناتج المحلي الإجمالي, وفي نفس الوقت, الناتج المحلي الإجمالي يسبب النفقات الاستثمارية الحكومية.

تقدير النموذج

الجدول (٩) التقدير العام للنموذج

المتغير	المعلمات المقدرة	المستوى المعنوية
النفقات الاستثمارية الحكومية	0.2143	0.0000
الحد الثابت	8.1393	0.0000
Model Estimation: ARDL	R-squared	0.90
	Adjusted R-squared	0.867
	S.E. of regression	0.12
	Sum squared resid	0.16
	F-statistic	25.65
	Prob(F-statistic)	0.000016
	Akaike info criterion	-1.08

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) وباستخدام البرنامج E-views ١٢.

يتضح من الجدول (٩) أن أثر النفقات الاستثمارية الحكومية على الناتج المحلي الاجمالي المعنوي عند المستوى (٥٪) ، ويتضح ذلك من الجدول التالي:

١- فإن زيادة النفقات الاستثمارية الحكومية بنسبة (١٪) تعني ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠,٢١٪) لان زيادة النفقات الاستثمارية الحكومية تؤدي الى زيادة الطلب الكلي وخلق فرص العمل و زيادة القدرة الانتاجية.

٢- إن معامل التحديد (R٢) ومعامل تحديد المعدل (Adusjted R٢) مرتفعان، حيث بلغت قيمتهما (٩٠٪ و ٨٦٪) وهذا يدل على أن النفقات الاستثمارية الحكومية لها علاقة قوية بالمتغير التابع وتفسر نحو (٩٠٪) من التغيرات في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي). من ناحية أخرى، فإن الفرق بين معامل التحديد (R٢) ومعامل تحديد المعدل (Adjusted R٢) قليل جدا، مما يشير إلى أن المتغيرين المستخدمة في النماذج المقدرة ضرورية ومهمة، وهذا دليل على جودة استخدام النماذج و حسن التقدير.

٣- S.E. of regression: الانحراف أو الخطأ المعياري هو مجموعة الفروقات التي تعبر عن الفرق بين الدرجة الحقيقية والدرجة المحصلة. يرتبط الخطأ المعياري بشكل مباشر بمعامل التحديد (R٢) وثبات الاختبار, كلما كانت درجة ثبات الاختبار عالية، كان الانحراف المعياري أقل. وكلما كان الخطأ المعياري أقل، زادت الثقة في النماذج المقدرة (عبدالله, ٢٠٢٢, ٥٩).

٤-- مجموع الفروق المربعة (Sum of Squared Residuals) هو مؤشر لقياس درجة التناقص و التنسيق بين البيانات المستخدمة والنموذج المقدر. كلما كانت قيمته أقل، كان ذلك أفضل (عبدالله, ٢٠٢٢, ٦٠).

٥- قيمة (F) بدلالة إحصائية (٠,٠٠٠٠) هي اقل من قيمة (P-Value ٠,٠٥)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بعدم وجود علاقة بين النفقات الاستثمارية الحكومية و الناتج المحلي الإجمالي.

٦- يعتبر (Akaike information criterion) مؤشراً على حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة، ويعد من المؤشرات الإحصائية المهمة. كلما كانت قيمته أقل، كان ذلك أفضل.

الجدول (١٠) تاثيرات قصيرة وطويلة الاجل

Variable	قصيرة الاجل		طويلة الاجل	
	المعلمات	مستوى معنوية	المعلمات	مستوى معنوية
النفقات الاستثمارية الحكومية	0.3022	0.0067	0.3185	0.0001
F-Bounds Test 11.24309 > 7.3				
CointEq(-1)	مستوى معنوية	المعلمات		
	0.0004	-0.9488		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) وباستخدام البرنامج E-views ١٢.

يوضح الجدول (١٠) ما يلي:

١- بناءً على حجم المعلمات المقدرة وإشاراتها، فإن زيادة النفقات الاستثمارية الحكومية بنسبة (١٪) تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠,٣٠٪) في الأمد القصير. ومع ذلك، يزداد هذا التأثير إلى (٠,٣١٪) في الأمد الطويل.

٢- حسب نتائج اختبار (Bounds Test)، تبين أن القيمة المحسوبة للاختبار أكبر من أعلى القيمة الحرجة (الجدولية) عند مستوى (٥٪). وهذا يشير إلى وجود علاقات تكاملية مشتركة في الأجلين القصير والطويل.

٣- قيمة معامل تصحيح الخطأ [CointEq(-١)] للنفقات الاستثمارية الحكومية والناتج المحلي الإجمالي معنوية إحصائياً عند مستوى (٥٪) للمتغيرين لأنها معنوية وسالبة. ومع ذلك، يعاني النموذج من عجز بمقدار (٠,٠٦).

من أجل بيان مصداقية المعلمات المقدرة، نستعين ببعض الاختبارات القياسية لفحص المشاكل القياسية كما هو مبين في الجدول (١١).

الجدول (١١) فحص المشاكل القياسية

المشاكل القياسية	نوع الاختبار	القيمة المحتملة
مشكلة الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey	0.2905
مشكلة التعدد الخطي	Variance Inflation Factor	1.2711

مشكلة عدم تجانس التباين	Breusch-Pagan-Godfrey	0.7163
مشكلة عدم توزيع الطبيعي	Jarque-Bera	0.6681
مشكلة التشخيص	Ramsey RESET Test	0.6636

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) وباستخدام البرنامج E-views ١٢.

يتبين من الجدول (١١) أن النموذج لا يعاني من أي مشاكل قياسية. القيم المحتملة للمشكلات القياسية مثل الارتباط الذاتي، عدم تجانس التباين، عدم التوزيع الطبيعي، ومشكلة التشخيص لا تشير إلى وجود أي مشكلة. اما قيمة مؤشر التعدد الخطي تساوي (١,٢٧) . وهذا يدل على أن النموذج مناسب ولا يوجد فيه أي خلل أو عيوب من شأنها أن تؤثر على صحته أو دقته.

من اجل معريفة ثبات واستقرارية المعلمات المقدرة, نستعين بالاختبارات (Cusum و Cusum Of Squares).

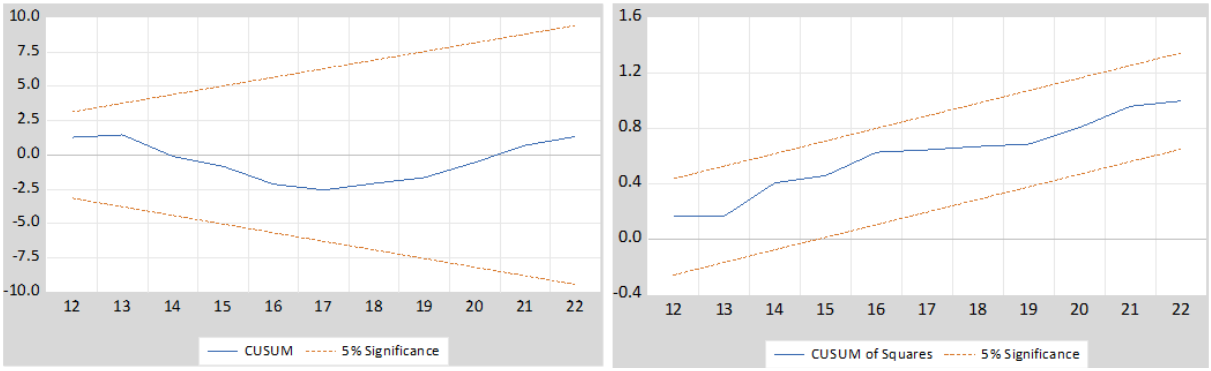

الشكل (١) الأشكال البيانية لاستقرار المعلمات والنموذج

وفقاً للأشكال أعلاه واختبارات (Cusum و Cusum Of Squares), يتضح أن النموذج المقدر والمعتمد مستقر، حيث يقع المنحنى الخاص بالبيانات والمتغيرات (باللون الأزرق) بين الخطين، مما يشير إلى استقرار المعلمات والنموذج عند المستوى المعنوي (٥٪).

الاداء التنبؤي للنموذج المقدر

يشير الأداء التنبؤي للنموذج المقدر إلى قدرته على التنبؤ بدقة بالقيم المستقبلية وبناء النموذج القياسي. يشمل ذلك تقييم مدى توافق تنبؤات النموذج مع النتائج الفعلية خلال مدة محددة. يعد تقييم الأداء التنبؤي مهماً جداً لتحديد موثوقية النموذج وفعاليته في التطبيقات العملية.

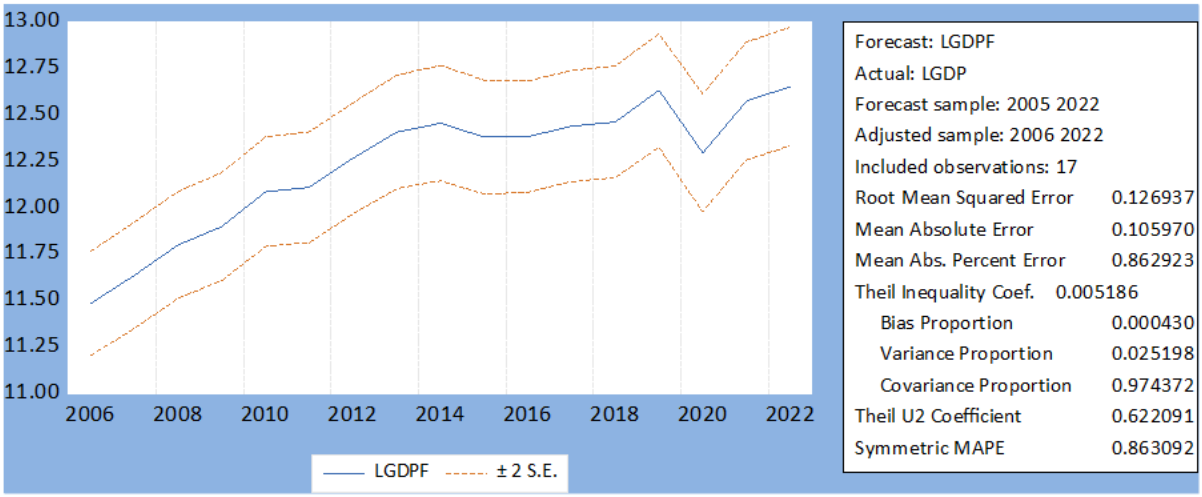

الشكل (٢) الأشكال البيانية للأداء التنبؤي لنموذج النمو الاقتصادي

تشير النتائج المذكورة أعلاه إلى أن قيم الأخطاء لكل من (RMSE) و (MAE) و (MAPE) قليلة, مما يعد دليلاً جيداً على دقة التنبؤ. بالإضافة إلى ذلك، كانت قيمة معامل عدم المساواة (Theil Inequality coefficient), الذي يُعتبر أفضل مؤشر لاختبار الأداء التنبؤي، تساوي (٠,٠٠٥١) وهو قريب جداً من الصفر, مما يعني أن الكفاءة التنبؤية للنموذج المقدر مهم جدا.

الاستنتاجات و المقترحات

فيما يلي بعض الاستنتاجات والمقترحات المستخلصة من البحث:

أولاً: الاستنتاجات

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، وهي:

١- توجد علاقة إيجابية ومعنوية بين النفقات الاستثمارية الحكومية والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة المدروسة. ويظهر التحليل القياسي أن النفقات الاستثمارية الحكومية تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

٢- فإن زيادة النفقات الاستثمارية الحكومية بنسبة (١٪)تساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠,٢١٪) بشكل عام، وتؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠,٣٠٪) في الأمد القصير. ومع ذلك، يزداد هذا التأثير إلى (٠,٣١٪) في الأمد الطويل. كانت المعلمات الإيجابية في كل من المدى القصير والطويل تشير إلى أن الزيادات في النفقات الاستثمارية الحكومية تؤدي إلى تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

٣- العلاقة بين المتغيرين عند مستوى معنوي أقل من (٥٪), مما يشير إلى وجود علاقات سببية في الاتجاهين (سببية

ثنائية الاتجاه) بين النفقات الاستثمارية الحكومية والناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن النفقات الاستثمارية الحكومية تسبب الناتج المحلي الإجمالي, وفي نفس الوقت, الناتج المحلي الإجمالي يسبب النفقات الاستثمارية الحكومية.

٤- إن معامل التحديد (R٢) ومعامل تحديد المعدل (Adjusted R٢) مرتفعان، حيث بلغت قيمتهما (٩٠٪ و ٨٦٪) وهذا يدل على أن النفقات الاستثمارية الحكومية لها علاقة قوية بالمتغير التابع وتفسر نحو (٩٠٪) من التغيرات في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

٥- الاداء التنبؤي للنموذج يشير إلى أن قيمة (Theil Inequality coefficient) تساوي (٠,٠٠٥١) والتي تقترب من الصفر, مما يعني أن الكفاءة التنبؤية للنموذج المقدر مهم جدا.

٦- أظهرت الاختبارات التشخيصية للنموذج ARDL عدم وجود مشكلة تتعلق بالارتباط الذاتي، وتعدد الخطية، وعدم التجانس، وعدم التوزيع الطبيعي, ومشكلة التشخيص. كما أكدت اختبارات الثبات أن معلمات النموذج المقدرة مستقرة خلال مدة الدراسة.

ثانياً: المقترحات

إستناداً إلى الإستنتاجات السابقة نقترح ما يلي:

١- من الضروري أن تعمل الحكومة العراقية على تعزيز بيئة الاستثمار وتحسين القوانين المتعلقة بالاستثمار، بهدف ترشيد النفقات الاستثمارية الحكومية، تُعطى الأولوية للقطاعات المهمة من أجل تنويع الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل مستدام.

٢- ينبغي على الحكومة الحفاظ على سياسات اقتصادية مستقرة، لأن ذلك يعزز النفقات الاستثمارية الحكومية ويضمن استمرار التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي.

٣- يجب على الحكومة تعزيز كفاءة وشفافية النفقات الاستثمارية الحكومية، وهو أمر بالغ الأهمية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين تخطيط المشاريع وتنفيذها ومراقبتها، لضمان الاستخدام الأمثل للأموال وتحقيق أعلى عوائد اقتصادية، مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

٤- ينبغي على الحكومة تعزيز استثمارات القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك سيسهم في زيادة حجم النفقات الاستثمارية الحكومية من جهة، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

٥- من الضروري أن تقوم الحكومة بوضع وتنفيذ خطط استثمارية شاملة تتوافق مع أهداف النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

٦- ينبغي على الحكومة التركيز على المشاريع الاستثمارية التي تساهم في خلق فرص عمل، لأن ذلك سيحفز الطلب الكلي ويعزز الناتج المحلي الإجمالي.

پوختە:

ئامانجی توێژینەوەکە بریتییە لە پێوانەکردن و شیکردنەوەی کاریگەریی خەرجییەکانی وەبەرهێنانی حکومەت لەسەر گەشەی ئابووری لەماوەی ٢٠٠٥ تا ٢٠٢٢. بۆ بەدیهێنانی ئەو ئامانجە، توێژینەوەکە میتۆدی وەسفیی بۆ لایەنی تیۆری خەرجییەکانی وەبەرهێنانی حکومەت و گەشەی ئابووری بەکارهێناوە، بەڵام بۆ لایەنی پراکتیکی، میتۆدی شیکاریی بە بەکارهێنانی شێوازی پێوانەیی بەکارهێنراوە بەپشتبەستن بە مۆدێلی ARDL بۆ دیاریکردنی کاریگەریی خەرجییەکانی وەبەرهێنانی حکومەت لەسەر گەشەی ئابووری لە عێراق. توێژینەوەکە گەیشتووە بەچەند دەرئەنجامێک

لەوانـە، خەرجییەکانـی وەبەرهێنانـی حکومـەت کاریگەرییەکـی بەرچـاوی لەسـەر گەشـەی ئابـووری هەیـە، هەرکاتێـک خەرجییەکانـی وەبەرهێنانـی حکومـەت زیادبـکات بەڕێـژەی (١٪) ئەبێتـە هـۆی زیادبوونـی گەشـەی ئابـووری بەڕێـژەی (٠,٣٠٪) لـە مـاوەی کورتخایەنـدا، و زیادبوونـی بەڕێـژەی (٠,٣١٪) لـە مـاوەی درێژخایەنـدا. لـەم ڕوانگەیـەوە خەرجییەکانـی وەبەرهێنانـی حکومـەت ڕۆڵێکـی گرنگـی هەیـە لـە پێشخسـتنی گەشـەی ئابـووری. تـوێژیەنەکـە پێشـنیاری ئـەوە ئـەکات کـە پێویسـتە حکومەتـی عێـراق کار بـۆ بەهێزکردنـی ژینگـەی وەبەرهێنـان و باشـترکردنی یاسـاکانی پەیوەسـت بـە وەبەرهێنـان بـکات، بـە ئامانجـی ڕێکخسـتنی خەرجییەکانـی وەبەرهێنانـی حکومـەت، و پێشـەنگی بدرێـت بـە کەرتـە گرنگـەکان بـە مەبەسـتی هەمەچەشـنکردنی وەبەرهێنـان و بەرەوپێشـبردنی گەشـەی ئابـووری بـە شـێوەیەکی بـەردەوام.

کلیلەوشەکان: خەرجییەکانی وەبەرهێنانی حکومەت، گەشەی ئابووری، لێکۆڵینەوەی شیکاریی، ئابووری عێراق.

Abstract:

The aim of the research is to measure and analyze the impact of government investment expenditures on economic growth during the period of ٢٠٠٥ to ٢٠٢٢. To achieve this aim, the research used a descriptive approach for the theoretical framework of government investment expenditures and economic growth. However, for the practical aspect, an analytical methodology was used, relying on the ARDL model to determine the impact of government investment expenditures on economic growth in Iraq. The research yielded several conclusions, including that government investment expenditures have a significant impact on economic growth. Specifically, an increase in government investment expenditures by (٪١) leads to an increase in economic growth by (٪٠,٣٠) in the short term and (٪٠,٣١) in the long term. From this perspective, government investment expenditures play an important role in enhancing economic growth. The research recommends that it is necessary for the Iraqi government to work on enhancing the efficiency of investment and improve the policies related to investment, with the aim of rationalizing government investment expenditures. Also priority should be given to important sectors to optimize investment and promote sustainable economic growth.

Keywords: Government investment expenditures, economic growth, analytical study, Iraqi economy.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق والنشرات الرسمية.

- البنك المركزي العراقي, دائرة الإحصاء والأبحاث, التقرير الاقتصادي السنوي.
- البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, النشرة السنوية.

ثانياً : الرسائل والأطاريح

١- ميساوي, الوليد قسوم (٢٠١٨), « أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر», أطروحة دكتوراه, جامعة محمد خيضر-بسكرة.

٢- كريم, بودخدخ (٢٠١٨), « اتجاه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض», أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر٣.

٣- احمد, ضيف (٢٠١٥), « أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (١٩٨٩-٢٠١٢)», أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر٣.

٤- كاظم العبادي, رائد خضير عبيس (٢٠١٨), « دور البحث والتطويريفي النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع اشارة الى العراق», أطروحة دكتوراه, جامعة كربلاء.

٥- خفاجة, أمل حمدان (٢٠١٣), « اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني», رسالة ماجستير, جامعة الإسلامية - غزة.

٦- الدعمي, زينب جبار عبد الحسين (٢٠١٨), « إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية», رسالة ماجستير, جامعة كربلاء.

٧- عبدالله, چريان هادي (٢٠٢٢), « قياس وتحليل أثر القروض الخارجية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول المختارة (العراق ومصر والولايات المتحدةالأمريكية) خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٢٢», رسالة ماجستير, جامعة السليمانية.

ثالثاً : الدوريات والبحوث العلمية

١- العاني, قاسم عبدالستار عبد الرحمن (٢٠٢٢), "أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق ", مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد (١٨) العدد (٥٩), ص ص ٤٣٠-٤٤٧.

٢- خضير, حامد عبد الحسين و شاكر, أبتهال ناهي و جودة, شيماء جبار (٢٠٢٢) « تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والتنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩)», مجلة وارث العلمية, المجلد (٤) العدد (١٠), ص ص ٢٢١-٢٣٤.

٣- علي, مهى كريم (٢٠٢١) «معايير النمو الاقتصادي وانعكاساته في العراق للفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٢)», مجلة دراسات تربوية, المجلد (١٤) العدد (٥٥), ص ص ٢٩١-٣١٢.

٤- الكبيسي, محمد صالح سلمان (٢٠١٤) المعنونة بـ « قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري

والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)», مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد (٢٠) العدد (٨٨), ص ص ٢٧٨-٢٩٦.

٥- حمادي, مصطفى فاضل (٢٠٢٣) « تغيرات هيكل الانفاق الحكومي وانعكاساته في الاستثمار الخاص دراسة مقارنة للمدة (١٩٩٠-٢٠٢١ «, مجلة دراسات إقليمية, المجلد (١٧) العدد (٥٦), ص ص ٢٣٨-٣٢٢.

٦- علي, حمن حسن و عبيد, مروان شاكر (٢٠٢٠) « تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)», مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية, المجلد (١٢) العدد (٣٥), ص ص ١٨٥-١٩٩.

٧- خطاب, سارة أكرم و أحمد, عبدالكريم أحمد و محمد, محمد فوزي (٢٠١٩) «تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)», مجلة تنمية الرافدين, المجلد (٣٨) العدد (١٢٢), ص ص ١٢٢-١٣٨.

٨- خلف, عبد الرزاق جفال و حمد, خلف محمد (٢٠٢٢), « تحليل وقياس أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي في بعض مؤشرات الجدارة الائتمانية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)», مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد (١٨), العدد (٦٠), ص ص ٣٨٥-٤٠٤.

٩- خورشيد, فيصل علي و عبدالعزيز, رزگار عبدالكريم (٢٠٢٠) « تحليل العلاقة السببية بين الايرادات الحكومية و الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للعراق «, المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية, المجلد (٤) العدد (٢), ص ص ٢٦٨-٢٨٠.

١٠- إبراهيم, نيفين فرج إبراهيم (٢٠٢٢) « العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري على البنية التحتية والنمو الاقتصادي فى مصر خلال الفترة (١٩٩٢/١٩٩١- ٢٠٢٠/٢٠١٩)», مجلة مصر المعاصرة, المجلد (١١٣) العدد (٥٤٨), ص ص ١٣٤-١٦٢.

١١- حمادي, مصطفى فاضل (٢٠٢٠) «تأثير الإنفاق الحكومي الاستهلاكي في الفقر "البرازيل أنموذجاً" للمدة (١٩٨٠-٢٠١٨)», مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد (١٦) العدد (٥٠), ص ص ٢٤٩-٢٦٥.

١٢- عبادي, بتول مطر و الخفاجي, غسان علي عبدالحسن (٢٠٢١), « النفقات الاستثمارية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)», مجلة دنانير, المجلد (١), العدد (٢٢), ص ص ٣٣١-٣٥٤.

١٣- حمد, مخيف جاسم و عبدالله, جمال حسين علي (٢٠١٨), « الانفاق الاستثماري على القطاع الصناعي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٥)», مجلة تكريت للعلوم الإدارية واالقتصادية, المجلد (٣), العدد (٤٣), ص ص ٢٩٧-٣١٢.

١٤- عبد الحفيظ, عبير شعبان عبده (٢٠٢٣) «دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدولة النامية», مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية, المجلد (٦٠) العدد (٣), ص ص ١١٥-١٤٧.

١٥- قصي, همسة و عدنان, عمر (٢٠١٩) «الانفاق الاستثماري في العراق وأثره في معالجة البطالة بعد عام ٢٠٠٣», مجلة العلوم الاسلامية, المجلد (١) العدد (٢٢), ص ص ٨٥-١١٨.

١٦- جاسم, مازن سعد و عواد, سعد سلمان (٢٠٢٢) « تأثير الانفاق الحكومي الاستثماري على الحصيلة الضريبة في العراق من سنة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)», مجلة دراسات محاسبية و مالية, المجلد (١٧) العدد (٦١), ص ص ١٠٨-١١٩.

١٧- الخفاجي,سمير سهام داود و جري, وديان وهيب (٢٠١٧) «كفاءة الانفاق الاستثماري العام واثره على النمو الاقصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)», مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , المجلد (٢٣) العدد (٩٧), ص ص ٢٩٣-٣١٤.

١٨- قاسم, سعاد عبدالقادر (٢٠٢٣) « الانفاق الاستثماري الحكومي في ظل تقلبات الايرادات النفطية والانفاق الجاري للمملكة العربية السعودية دراسة قياسية للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٠)», مجلة الجامعة العراقية, المجلد (٥٨) العدد (١), ص

ص ٥٨٤-٦١١.

رابعاً: الكتب

١- الخطيب, فاروق صالح و دياب, عبدالعزيز (٢٠١٥), «دراسات متقدمة في نظرية الاقتصادية الكلية», دار خوازم العلمية للنشر, جدة.

٢- الأفندي, محمد احمد (٢٠١٣), «مقدمة في الاقتصادي الكلي», الطبعة الخامسة, الامين للنشر والتوزيع, صنعاء.

٣- الأفندي, محمد احمد (٢٠١٢), «مبادىء الاقتصادي الكلي», الطبعة الثانية, دار الكتاب الجامعي, صنعاء.

٤- عجمية, محمد عبد العزيز و ناصف, إيمان عطية و نجا, على عبد الوهاب (٢٠٠٨), «التمنية الاقتصادية», مطبعة البحيرة, الإسكندرية.

٥- على جامع, صالح احمد (٢٠١٨), « الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق»,الطبعة الأولى, جي تاون للنشر, الخرطوم.

٦- إسماعيل, محمد و حسن, جمال قاسم و قعلول, سفيان و خليل, سائد (٢٠٢٢), «مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية «, صندوق النقد العربي, أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة.